تاريخ الإرسال (2021-5-13)، تاريخ قبول النشر (2021-7-24)

أ.عائد عبد الحليم النحال
أ.د. محمود محمد العامودي
د. يوسف جمعة عاشور

1- اسم الباحث الأول:

2- اسم الباحث الثاني:

3- اسم الباحث
1 اسم الجامعة والبلد (الأول)

2 اسم الجامعة والبلد (الثاني)

3 اسم الجامعة والبلد (الثالث)

قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الإسلامية - غزة
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الإسلامية - غزة
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - الجامعة الإسلامية - غزة

ما رُدَّ لِفَسَادِهِ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ دراسة وصفية تحليلية

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: aalnahal79@gmail.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.1/2022/2>

الملخص: عنيت الدراسة بتقصي الحكم النحوي المردود لفساده عند الشيخ العلامة عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، وبيان موقفه منه. ولتحقيق هذا الهدف اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المسائل النحوية التي رُدَّها البغدادي لفساد الحكم النحوي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ البغدادي صاحب شخصية نحوية مستقلة، فهو في شرحه لم يكن ناقلًا عن الرضي في كلِّ ما يقوله في الحكم النحوي بل كثيراً ما خالف آراء النحاة. وقد تنوعت الأحكام التي ردها عبد القادر البغدادي بين فساد التوجيه النحوي لاضطراب القياس، وفساد المعنى لاستحالاته عقلاً، وفساد المعنى المعجمي.

كلمات مفتاحية: (فاسد، فساد، حكم، مردود، البغدادي، المعنى).

The rejected rules in Al-Baghdadey's "Khazanat Al-Adab" for its corruption.

Abstract: This study aimed at investigating the excluded grammatical rules based on its corruption in the perspective of Sheikh Abed Al-Qader Al-Baghdady's (1093H) book "Khazanet Al-Adab Wa Lub Lebab Lisan Al-Arab". To fulfill this goal, the researcher followed the analytical descriptive method through collecting the grammatical issues that Al-Baghdady excluded for its grammatical corruption.

The results of the study proved that Al-Baghdady is a distinguished grammarian with a strong grammatical vision. In his explanation, he didn't copy Al-Radey's views, but generally contradicts other grammarians' views. Al-Baghdady's excluded rules included meaning violation, rule violation, and measurement disorders.

Keywords: Al-Baghdadi, Khazanet Al-Adab, Rejected, Corruption.

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تنزل الخيرات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
أما بعد فإن الأحكام النحوية نتاج لاستقراء كلام العرب وتتبع لنصوص اللغة التراثية التي تنتمي لزمان الاستشهاد، وهذه الأحكام تتسم بالثبات غالباً؛ لاقتنائها باطراد ظاهرة ما.

قد اتجه النحاة في تصنيف الأحكام وتعيين مصطلحاتها إلى تتبع الظواهر اللغوية، ومنهج الاستقراء، وجمع المتشابهات وملاحظة اختلاف الجزئيات، ثم تصنيف الأحكام في ضوء المادة المروية إلى أحكام ترتبط بالكَم، وأخرى مرتبطة بالنوع لتبدأ مرحلة التصنيف الإحصائي فيقال: مطرد وقليل وشاذ ونادر... وأخرى تالفة ترتبط بجودة المادة المروية؛ فيتم رد ما لم تتوافر فيه شروط القبول وتتفاوت في درجة رَدِّها؛ فيقال فاسد ولحن ومحال وباطل وغلط. ومن هنا ستركز هذه الدراسة التي بين أيدينا على الأحكام النحوية المردودة لعل الفساد عند البغدادي في كتابه خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من النقاط الآتية:

- 1- دراسة أسباب فساد الحكم.
- 2- دراسة الحكم المردود للفساد عند البغدادي في كتابه "خزانة الأدب".
- 3- دراسة الفاسد كلفظ من ألفاظ الاعتراض عند البغدادي.
- 4- حكم الفساد عند البغدادي شائع وظاهر في منهجيته ولم يحظ بدراسة تكشف أبعاده في الفكر النحوي عنده

أهداف الدراسة:

يمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- استقصاء الحكم النحوي المردود لفساد عند الشيخ العلامة عبد القادر البغدادي (1093هـ) في كتابه خزانة الأدب، وبيان موقفه منها.

2- مناقشة الحكم النحوي المردود لفساده عند العلماء.

3- التوفيق بين رأي البغدادي وبين المعارض عليه ما أمكن.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

الدراسات السابقة:

نال موضوع الأحكام النحوية عناية كثير من الدارسين باختلاف المناهج المتبعة، ومنها:

- 1- فساد المعنى وأثره في توجيه الإعراب، لمحيي الدين توفيق إبراهيم، وهو بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة الموصل 1997م، تناول البحث الوجه المردود لفساد المعنى في إعراب بعض آيات القرآن الكريم.
- 2- المعنى وأثره في التوجيه النحوي في أي من التنزيل، لهادي أحمد فرحان الشجيري، وهو بحث منشور في مجلة تبيان للدراسات القرآنية بالرياض، وقد تعرض في المبحث الرابع للمعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة.
- 3- الأحكام التقويمية في النحو العربية، لنزار بنیان الحميداي، وهي دراسة ماجستير في جامعة بغداد عام 2011م، تناول الباحث دراسة الأحكام النحوية المقبولة والمردودة في النحو العربي بشكل عام.

4- أحكام التقويم اللغوي عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، سلسيل أحمد فارس الشمايلة، 2019، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

5- أحكام التقويم اللغوي في القراءات القرآنية، سلامة عايش السراحين، رسالة ماجستير جامعة مؤتة، 2014. الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي» صباح علاوي السامرائي، دار مجدلاوي، 2012.

6- توجيه الإعراب وأثره في فساد المعنى: الحروف نموذجاً، رباب إبراهيم عبد الفضيل، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع38، ج2، جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالمنصورة 2019.

7- الاحتراز من فساد المعنى وأثره في الضوابط والإجراءات النحوية، أحمد جمال الدين، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع20، ج2، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، 2019.

والفرق بين هذه الدراسات وما أبحث فيه أن هذه الدراسات وما شابهها تقوم على دراسة أثر المعنى في ترجيح الحكم النحوي، وبعضها الآخر يقوم على أثر الفساد في توجيه الإعراب، ولم تتعرض هذه الدراسات لدراسة الحكم الفاسد المردود وعلة رده، وهو مناط البحث.

خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث مذيبة بخاتمة اشتملت على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وثبتت المصادر والمراجع:

الملخص.

التمهيد: البغدادي حياته ونشأته ومؤلفاته.

المبحث الأول: الفاسد في اصطلاح النحويين.

المبحث الثاني: ما رده البغدادي لفساد الحكم النحوي.

المبحث الثالث: ما رده البغدادي لفساد المعنى المؤول.

المبحث الرابع: ما رده البغدادي لفساد المعنى المعجمي.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد: يشتمل على:

أ- حياة البغدادي: هو عبد القادر بن عمر يزيد بن الحاج أحمد البغدادي، ولد في بغداد سنة ثلاثين وألف للهجرة إبان النزاع بين الدولتين الصفوية والعثمانية، وقد أثرت الأحداث السياسية التي كانت تعيشها بغداد في حياته فرحل إلى دمشق والتزم حلقة الإمام محمد بن يحيى الفرضي. كان البغدادي فاضلاً عالماً بالعربية كما حفظ الفارسية والتركية وأتقنهما. ارتحل إلى مصر سنة خمسين وألف، تتلمذ على أئمة عصره ومنهم شيخه شهاب الدين الخفاجي والشيخ ياسين الحمصي، ومكث فيها حتى سنة سبع وسبعين وألف ثم ارتحل إلى القسطنطينية. زار دمشق أثناء رحلته واتصل بالوزير أحمد باشا الذي قرّبه من السلطان العثماني محمد بن سلطان إبراهيم، وظل في ترحال بين القسطنطينية والشام ومصر في السنوات الأخيرة من حياته حتى وفاته سنة ثلاث وتسعين وألف⁽¹⁾.

(1) الحموي، خلاصة الأثر (451/2)، والزركلي، الأعلام (41/4)، والبغدادي، خزنة الأدب (3/1).

ب- مؤلفاته: يعد مؤلفه خزنة الأدب أشهر مؤلفاته فهو كتاب موسوعي في علوم اللغة وآدابها، بدأ البغدادي تأليفه سنة ثلاث وسبعين وألف، وفرغ من تأليفه سنة ثمان وسبعين وألف، وجعله هدية للسلطان العثماني محمد بن السلطان إبراهيم، ويقع كتابه في أربعة مجلدات مخطوطة، حققها عبد السلام محمد هارون في ثلاثة عشر مجلداً⁽¹⁾.

يقول البغدادي في المقدمة: "هذا شرح شواهد الكافية لنجم الأئمة وفاضل هذه الأمة المحقق محمد بن الحسن الشهير بالرضي الإستربادي"⁽²⁾، وعدد الشواهد الشعرية في الكافية سبعة وخمسون وتسعمائة"⁽³⁾.

والدارس لخزنة الأدب يجد كتاباً موسوعياً فيه نصوص رائعة اقتطفها البغدادي من مختلف الكتب، وخلدها في سفره كما يحوي عدداً من أمثال العرب وأخبارهم وأيامهم في الجاهلية والإسلام، ويورد بعض لغات العرب ولهجاتهم مع اهتمام ملحوظ بموضوع الكتاب، وهو شرح الشواهد، وتحقيقها ودراساتها معتمداً على أمهات كتب النحو وشروحها⁽⁴⁾.

والبغدادي في الخزنة يظهر باحثاً عالمياً، فهو يسير وفق منهج واضح له إذ كان يشرح الشاهد، وإذا تكرر في موضوع آخر نبه عليه ولا يدخله في العدد، وقد ذكر في المقدمة أنَّ الخزنة تشتمل على أمور ثلاثة: الأمر الأول: في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف، والأمر الثاني في ذكر الموارد التي اعتمد عليها وانتقى منها، وهي ضروب وأجناس، وأما الأمر الثالث فترجمة للرضي الإستربادي⁽⁵⁾.

وله أيضاً شرح مقصورة ابن دريد، وشرح شواهد التحفة الوردية، وله حاشية على شرح بانث سعاد لابن هشام وغيرها⁽⁶⁾.

المبحث الأول

الفساد في اصطلاح النحويين

أولاً: الفساد لغة واصطلاحاً:

الفساد لغة: مجمل ما ورد في معناه عند اللغويين أنَّه ضد الصلاح، فقد قال الجوهري: فسد الشيء يفسد فساداً، فهو فاسد، والاسْتِفْسَادُ: خلاف الاستصلاح. والمُفْسَدَةُ: خلاف المصلحة⁽⁷⁾، والفساد: نَقِيضُ الصَّالِحِ⁽⁸⁾.

اصطلاحاً: قد ذكر الجرجاني في تعريفاته أنَّ الفساد: "هو الصحيح بأصله لا بوصفه وهو ما كان مشروعاً في نفسه فاسد المعنى من وجه الملازمة"⁽⁹⁾، وهو في النحو خروج على القوانين المتبعة التي تخضع لأقيسة ثابتة خروجاً يحدث خللاً واضطراباً في أحد الأوجه بحيث يحرف القاعدة عن مسارها⁽¹⁰⁾. ويرى الباحث أنَّ منشأ دخول هذا المصطلح للنحو يرجع إلى الأحكام الفقهية الشرعية، فيرى جمهور العلماء أن الفساد بمعنى البطلان، أمَّا الحنفية فترى غير ذلك فيقولون فيه: "غير الصحيح إمَّا أن يكون

(1) الزركلي، الأعلام (4/41).

(2) البغدادي، خزنة الأدب (3/1).

(3) المرجع السابق ص 20/1.

(4) نفسه (19/1).

(5) نفسه (18/1).

(6) نفسه 8/1.

(7) الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (519/2).

(8) ابن منظور الأنصاري، لسان العرب (335/1).

(9) الجرجاني، كتاب التعريفات (164).

(10) نزار الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي (210).

باطلاً، وإمّا أن يكون فاسداً، وعرفوا الفساد بأنّه مرتبة بين الصحة والبطان⁽¹⁾. من هنا نرى أن الفاسد والباطل يؤديان في نتيجتهما بعد إصدار الحكم إلى الرد، سواء لفساد التركيب أم المعنى.

ثانياً: الحكم بالفساد عند النحاة

استخدم النحاة هذا الحكم وعدوه من مبطلات القياس، هو ومجموعة من الأحكام المردودة التي عجت بها كتب النحو العربي، وهي تتفاوت من حيث توافر شروط القياس فيها كالخطأ، والممنوع، والضعيف، واللحن، والغلط. ولعلّ سيبويه (180هـ) أول من نبه لاستعمال حكم الفاسد، وربطه بفساد المعنى، حيث قال معللاً لزوم رفع قليل في بيت امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ⁽²⁾

فإنّما رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنّما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ونصب فسد المعنى⁽³⁾ وهو من باب أولى العاملين بالعمل في التنازع.

وهو ما حكم به الفراء عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾⁽⁴⁾، "لو كان المعنى (إلا) كان الكلام فاسداً"⁽⁵⁾.

ولعلّ المبرد أول من ناقش علّة الفساد، يقول: "فإن قال قائل هل يجوز اليوم إنك منطلق؟ فإن ذلك غير جائز، وإنّما فسد لأن (إن لا) يصلح فيها التقديم والتأخير كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة"⁽⁶⁾. وقد نقد ابن السراج أوجه الفساد في باب الاستثناء يقول: "وهذا فاسد من كلّ وجه ذكرنا إياه يجعل له حظاً فيما يلتفت إليه..."⁽⁷⁾.

وكلمًا تعمق النحاة في تأصيل القواعد النحوية وتقليب الأقيسة تكشفت لهم علل القبول والرفض وناقشوا أوجه الفساد، كما صرح بذلك ابن جني في كتابه الخصائص في حديثه عن رفع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء وعدم جواز تقدير فعل مضمّر لبيان أوجه الفساد واضطراب المعنى بقوله: "هذا فاسد من موضعين: أحدهما أنا لم نر هذا الضمير على شريطة التفسير عاملاً فيه فعل محتاج إلى تفسير. فإذا أدى هذا القول إلى ما لا نظير له، وجب رفضه وإطراح الذهاب إليه. والآخر أن قولك لَمْ يُخَفِّنِي الرَّجُلُ الظَّلُومُ " إنّما هو تفسير لـ "هو" من حيث كان ضمير الشأن"⁽⁸⁾.

(1) الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي (426/1).

(2) ديوان امرئ القيس 39.

(3) سيبويه، الكتاب (79/1).

(4) [سورة الأنبياء: 22].

(5) الفراء، معاني القرآن (101/2).

(6) المبرد، المقتضب (354/2).

(7) ابن السراج، الأصول في النحو (301/1).

(8) ابن جني، الخصائص (105/1). وقد ناقش فيه قول الشاعر:

إِذَا هُوَ لَمْ يَخَفِّنِي فِي ابْنِ عَمِّي	وَإِنْ لَمْ أَلْقَهُ الرَّجُلُ الظَّلُومُ
---	---

وهو ما حكم به ابن يعيش في ردّه على الكوفيين في مذهبيهم الترافع بين المبتدأ والخبر، فقال هو فاسد؛ لأنّه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدم على المعمول⁽¹⁾.

ثالثاً: أسباب الحكم بفساد المعنى:

يعد التوفيق بين اللفظ والمعنى بشكل يتسق مع القاعدة هو الأساس في الحكم، وإنّ اللفظ لا يصلح إلا إذا أدى إلى معنى سليم يقبله العقل، فإذا دلّ الكلام على معنى متضارب دلّ على استحالة عقلا كان المعنى فاسداً، وكان ما بُني عليه من حكم فهو مردود. ويكون المعنى في ذاته فاسداً عندما تضطرب أركانه، ولا تلتئم أجزاؤه، حيث يفتقد المسند والمُسند إليه، وحيث يأتي المسند لغير المسند إليه؛ مما يجعل المعنى معبراً عن شيء لا يتصوره العقل.

ومن أسباب الحكم بفساد المعنى ما ذكره تمام حسان في كتابه (البيان في روائع القرآن) تعدد احتمالات المعنى دون مرجح وهو احتمال اللفظ أو العبارة لأكثر من معنى دون أن تكون الغلبة لمعنى دون آخر⁽²⁾، وهو ما يطلق عليه اللغويون (اللبس).

إضافة إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى وما ينشأ عنه من دلالات معقدة ناتجة عن اضطراب التأليف النحوي، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك بقوله: "لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"⁽³⁾ فوضع الكلمات في التراكيب في غير موضعها يؤدي إلى تعقيد البناء النحوي ولا يمكن تبسيط هذه القواعد إلا بعد النظر والتأمل الذي لا يتأتى إلا لأرباب اللغة.

ومن أسباب فساد المعنى تنافر الدلالة في التركيب الواحد وقد أشار إلى ذلك سيبويه في عرضه لصور الكلام فيقول في المستقيم الكذب والمحال الكذب ويمثل لهما بقوله: وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل، وشربت ماء البحر " ونحوه...وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"⁽⁴⁾. وهي كما بيّن سيبويه تراكيب فاسدة من جهة تنافر الدلالات في التركيب وافقارها إلى التوافق الدلالي فيما بينها.

المبحث الثاني

ما رده البغدادي لفساد الحكم النحوي

المسألة الأولى: (معنى الضرورة)

يقول البغدادي: "أقول هذا مبني على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة وهو فاسد... والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أو لا"⁽⁵⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على ابن مالك في حكم الضرورة فنص بفساد رأيه في الضرورة ومن ثم حكم

ببطلانه عند شرحه لقول الشاعر:

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (84/1).

(2) تمام حسان، البيان في روائع القرآن (395).

(3) الجرجاني، دلائل الإعجاز (83).

(4) سيبويه، الكتاب (26/1).

(5) البغدادي، خزنة الأدب (31/1).

يُقُولُ الْخَنَى وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا صَوَّتَ الْجَمَارِ الْجِدَّعُ⁽¹⁾

يعد رأي سيبويه وابن مالك أساساً للوصول إلى جوهر الاعتراض وموقفهما من الضرورة، وأخذة بالتحليل لحصول الفائدة المرجوة بإذن الله.

تعرض سيبويه في أول كتابه (ما يحتمل الشعر) للضرورة الشعرية وخلاصة رأيه كما قال: إنه يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، بشرط أن يضطر إلى ذلك ولا يجد منه بُدًا، وأن يكون في ذلك ردّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز⁽²⁾. ولا يختلف مفهوم ابن مالك للضرورة كثيراً عن مفهوم سيبويه المتقدم، وهو أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه بحيث لا يمكن الإتيان بعبارة أخرى. وقد صرح بهذا في التسهيل وشرح الكافية الشافية؛ فلم يقبل الضرورة في البيت المذكور وكلّ ما حمل عليه وهو عنده غير مخصوص بالضرورة⁽³⁾.

ويعقب الحندود: "إنّ المتأمل ليستوقفه النظر حيال قبول الناس لهذا الرأي في فهم الضرورة؛ إذ لم يجد كثرة من الأنصار له على الرغم من أنّ أشهر الذين قالوا به هما سيبويه وابن مالك، والأول كان يعيش في عصر الاستشهاد ويستقي شواهد من المصادر الحية، أو ممّن سمعها من المصادر الحية، والآخر يعدّ أمة لا في الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فحسب، بل أيضاً في اللغة وأشعار العرب بل القراءات ورواية الحديث النبوي"⁽⁴⁾.

وقد تعرض رأي ابن مالك لنقد شديد من المتأخرين⁽⁵⁾، يقول ابن هشام في ردّه: "إذا فُتِحَ هذا الباب -يعني زعم القدرة على تغيير بنية الشعر وألفاظه- لم يبق في الوجود ضرورة، وإلّا الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النشر"⁽⁶⁾.

ومن أقواله أيضاً: "إنّ كثيراً من أشعار العرب يقع عن غير رويّة، وهو مما يدعو إلى عدم التمكن من تخيّر الوجه الذي لا ضرورة فيه"⁽⁷⁾ وكذلك قوله: "كما أنّ الشعر لما كان مظنة للضرورة، استبّيح فيه ما لم يُضطرّ إليه، كما أبيع قصر الصلاة في السفر؛ لأنّه مظنة المشقة مع انتقائها أحياناً والرخصة باقية"⁽⁸⁾.

ويرى صاحب الخزنة وكثير من النحويين أنّ الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا. بل وأبطل رأي ابن مالك ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنّه موضع قد ألفت فيه الضرائر. دليل ذلك قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالِ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ⁽⁹⁾

(1) البيت لذي الخرق الطهوي في خزنة الأدب 31/1، وتخليص الشواهد 154، وبلا نسبة في تذكرة النحاة 37.

(2) الكتاب، سيبويه 397.

(3) شرح التسهيل، ابن مالك (201/1).

(4) إبراهيم الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين (398).

(5) المرجع السابق، ص 400.

(6) ابن هشام الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (82).

(7) المرجع السابق، ص 83.

(8) المرجع نفسه، ص 83.

(9) البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي في شمس العلوم 708، ولأنس بن زنيم في الأغاني 392/8، وخزنة الأدب 471/6؛ وبلا =

نسبة في الكتاب 167/2، والأصول في النحو 320/1، والإنصاف 250/1، وشرح الكافية 104/5، والهمع 273/3.

في رواية من خفض (مقرف)، حيث فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه⁽¹⁾.

وقد نقل السيوطي عن أبي حيان قوله: "لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام"⁽²⁾.

ولعل أهم ثمرة للخلاف بين الجمهور من جهة، وسيبويه وابن مالك من جهة أخرى؛ أن الضرورة واسعة المدلول حسب رأي الجمهور؛ فهي تشمل كل ما ورد في الشعر، أو كثر فيه سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا. فكثرت أنواع الضرائر نتيجة لهذا؛ لأنهم لا يريدون تمزيق القاعدة، أو الإكثار من القواعد فاستندوا إلى هذا الحكم (الضرورة في كل بيت يخالف القاعدة). ولا يوافق الباحث البغدادي - وإن اتفق معه في معنى الضرورة - فيما ذهب إليه من حدة في الاعتراض لدرجة الحكم بالفساد والبطلان على رأي ابن مالك الذي ينص على أن ما يجد الشاعر عنه بدلاً لا يعد ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء⁽³⁾.

المسألة الثانية: القول في (لبيك)

في قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَتِي مِسْوَرًا فَلَبَّيْ قَلْبِي يَدَي مِسْوَرٍ⁽⁴⁾

قال البغدادي: "قال أبو حيان في الارتشاف: وزعم ابن مالك أنه اسم فعل. وهو فاسد لإضافته؛ ويضاف إلى الظاهر تقول: لبي زيد، وإلى ضمير الغائب قالوا: لبيته. ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"⁽⁵⁾.

التحليل والتوضيح: نقل البغدادي رد أبي حيان في توجيهه لـ (لبي) حيث اعترض على ابن مالك في قوله: "وقد يغني عن لبيك مفرداً مكسوراً جعلوه اسم فعل بمعنى أجبته"⁽⁶⁾، وقوله في الألفية: "وشذ إيلاء (يدي) لـ (لبي)"⁽⁷⁾ مشيراً إلى البيت موطن الاستشهاد، حيث أضاف (لبي) إلى الاسم الظاهر وهو (يدي)، وهذا شاذ - كما صرح بذلك ابن مالك⁽⁸⁾، وقد منع أبو حيان ذلك بقوله: "ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"⁽⁹⁾.

(1) إبراهيم الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها عند النحويين (405).

(2) السيوطي، همع الهوامع 273/3.

(3) إبراهيم الحندود، الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين 407/1.

(4) البيت مجهولٌ قائله، وقد عزاه العيني لأعرابي من بني أسد، وشرح ابن عقيل 41/2، وشرح الأشموني 313/2، وأوضح المسالك لابن هشام 191/2، والهمع 190/1، وشرح المفصل 191/1، والخزانة، 176/1.

(5) البغدادي، خزنة الأدب (92/2).

(6) ابن مالك، شرح التسهيل (186/2).

(7) ابن مالك، متن الألفية (27).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (186/2).

(9) البغدادي، خزنة الأدب (92/2).

والحق إنَّ هذا وهم وقع فيه أبو حيان؛ لأنَّ القائل به سيبويه: "بعض العرب يقول لب فيجري مجرى أمسٍ وغاقٍ، ولكنَّ موضعه النصب"⁽¹⁾، وقد اعترض العكبري على سيبويه لإضافته إلى المفرد قال: "وهذا غير صحيح؛ لأنَّه قد جاء بالياء مضافاً إلى الظاهر"⁽²⁾.

المسألة الثالثة: السبب في منع صرف (جلا)

في قول الشاعر:

أنا ابنُ جَلَا وطَلَّاعُ النَّيَا
مَتَى أَضْعَ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي⁽³⁾

قال البغدادي: "وقوله"⁽⁴⁾: وهو في الأصل فعل ماضٍ سمي به؛ وإنَّما لم يصرف لأنَّه أراد به الحكاية فاسد"⁽⁵⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على ابن الأثير في منعه صرف (ابن جلا) للحكاية في البيت، فيرى جمهور النحاة وتبعهم ابن الأثير في كتابه المرصع أنَّ السبب في منع صرف (جلا) أنَّ أصلها فعل ماضٍ سمي به، ولم يصرف لأنَّه أراد به الحكاية⁽⁶⁾، وهي عند الزمخشري فعل ماضٍ باقٍ على فعليته، وفيه ضمير مستتر فاعله وجمله الفعل وفاعله في محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: (أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها) وخالفهم بعض النحاة كعيسى بن عمر فهي عنده ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل⁽⁷⁾.

أمَّا البغدادي فحكم بالفساد على هذا الرأي وخالف الجمهور وهي عنده ممنوعة من الصرف للتركيب الإضافي (لأنَّه ركب من القولين قولاً) وقد اعتمد على قول البلوي (604هـ) صاحب كتاب (ألف باء)⁽⁸⁾ "ابن جلا وابن أجلى هما بمعنى التجلي والأمر المنكشف"⁽⁹⁾.

ومن النحاة من يرى أنَّ (جلا) اسمٌ لا فعلٌ وأنَّ يكون بتقدير ذي أي أنا ابن ذي جلا اسماً لا فعلاً، والـ(جلا) انحسار الشعر عن مقدمة الرأس⁽¹⁰⁾. ويميل الباحث إلى رأي الجمهور ولا وجه لرأي البغدادي في المسألة فما ذهب إليه الجمهور أقرب للمعنى المراد، والله أعلم.

المسألة الرابعة: (لات) العاملة عمل (ليس)

قال البغدادي: "قال ابن هشام في المغني قرئ ﴿لَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽¹⁾، بخفض الحين، فزعم الفراء أنَّ (لات) تستعمل حرفاً جاراً لأسماء الزمان خاصة" وأنشد البيت:

(1) سيبويه، الكتاب (176/1).

(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (465/1).

(3) البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق 224، والأصمعيات 17، والخزانة 255/1.

(4) يقصد ابن الأثير.

(5) البغدادي، خزنة الأدب (256/1).

(6) البغدادي، خزنة الأدب (258/1)، وابن الأثير، المرصع (101).

(7) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب (155).

(8) هو يوسف بن محمد بن عبد الله بن غالب، أبو الحجاج البلوي المالقي المعروف بابن الشيخ، ولد بمالقة (529هـ)، ومات فيها (604هـ)، له كتاب ألف باء للألباء وكتاب تكميل الأبيات وتتميم الحكايات. انظر: سير أعلام النبلاء، 368/17، والأعلام، 247/8.

(9) البغدادي، خزنة الأدب (256/1).

(10) هو رأي ابن الحاجب، انظر: ابن الحاجب، أمالي (456)، والبغدادي، الخزنة (258).

طَلَبُوا صَلَحًا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ⁽²⁾.

وأجيب عنه بجوابين أحدهما على إضمار (من) الاستغراقية ... هذا الجواب فاسد. لأنَّ تقدير (من) يقتضي ألا يكون لها معمول وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة. والجواب إنَّما هو لبيان عملها.

التحليل والتوضيح: اختلف النحاة في عمل (لات) على النحو الآتي:

1- ذهب سيبويه والجمهور إلى أنَّها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ (الحين) خاصة، قال الفاكهي في شرحه على

(القطر):

"ولكن لا تعمل إلا في الحين، نص عليه سيبويه فأخذ بعضهم بظاهره وقصر عملها على لفظ الحين"⁽³⁾.

وقيل: المراد أنَّها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفها من أسماء الزمان كأوان وساعة⁽⁴⁾.

2- أنَّها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأً أو منصوباً فعلى إضمار فعل، ونسب هذا القول إلى

الأخفش واختاره أبو حيان قال: "الأولى عندي أنَّ (لات) لا تعمل شيئاً وإن كان معناها معنى (لا) لأنَّها لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين"⁽⁵⁾.

3- أنَّها تعمل عمل (إنَّ) فتتصب الأول وترفع الثاني فهي للنفي العام، وعزي هذا القول أيضاً إلى الأخفش.

4- قول الفراء بأنَّها حرف جر تجر ما بعدها ب(من) استغراقية، وقد ذكر ابن هشام في المغني أنَّ الفراء زعم أنَّها تجر

أسماء الزمان خاصة، وأنشد على ذلك: طلبوا صلحنا ولات أوان.

ذكرت أنَّ ابن هشام استشهد بالبيت السابق على ما ذهب إليه الفراء من جر (لات) لأسماء الزمان، فهو قد خالف

الجمهور⁽⁶⁾؛ لأنَّهم لا يجيزون مجيء (لات) حرف جر، ولذا خرج ابن هشام البيت بتخريجين، أحدهما: أن (أوان) مجرورة بمن مضمرة، واعترض البغدادي على تقديره حرف الجر، قال: "لأنَّ تقدير (من) يقتضي أن لا يكون لـ (لات) معمول، وإذا لم يكن لها معمول اقتضى كونها غير عاملة لأنَّه حينها ستكون (أوان) معمولة لحرف الجر المضمرة وحرف الجر (من) عاملة، وهذا مخالف للمعنى"⁽⁷⁾.

وقد نقل ابن هشام هذا الرأي عن أبي حيان⁽⁸⁾: "وخرج الشيخ أبو حيان هذه القراءة والبيت أيضاً على إضمار (من) أي:

لات من حين، ولات من أوان".

مما سبق يتبين لنا أنَّ ابن هشام تابع أبا حيان والذي يميل إليه الباحث صحة هذا التقدير، على أن تكون (لات) أداة نفي

و(أوان) مجرورة بمن الزائدة في محل نصب على أنَّه خبرها، واسمها محذوف، والمعنى: وليس الأوان من أوانٍ صلح، ولعلَّ هذا ما أرادوه، وبذلك يكون لـ (لات) معمول، وهي عاملة، وقد خرج ابن هشام الآية: ﴿ولات حين مناص﴾ كتخريجه للبيت، واعترض عليه البغدادي للسبب نفسه ولا وجه لهذا الاعتراض.

(1) [سورة ص: 3].

(2) البيت لأبي زيد الطائي في ديوانه (30).

(3) الفاكهي، مجيب النداء في شرح قطر الندى (266).

(4) المرادي، الجنى الداني (487).

(5) المرجع السابق، ص 487.

(6) المرادي، الجنى الداني (488).

(7) ابن هشام، أوضح المسالك (276/1).

(8) المرادي، الجنى الداني (489).

المسألة الخامسة: فساد الإحالة في الضمير

وفي قول الشاعر:

بات يُعْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَشْوَقِهَا وَجَائِرٍ⁽¹⁾

قال البغدادي: "وزعم العيني أن الضمير في (يعشيها) عائد إلى ما عاد عليه ضمير (بات) وأن الجملة حال. وهذا فاسد"⁽²⁾.

التحليل والتوضيح: يرى العيني أن جملة يعشيها خبر لـ(بات) وفاعله ضمير عائد إلى اسم بات وهو ما أفسده البغدادي معللاً ذلك بأن الرواية وردت بجر جائر ولو كانت كما قال لجاء منصوباً لأنه معطوف عليه ولا يجوز هذا في نظره لأن البيت من الرجز المسدس الذي يلزم فيه توافق قوافيه⁽³⁾.

ويرى الباحث أن ما أوقع البغدادي في الوهم تفسير العيني لعود الضمير حيث نص على أنه يرجع إلى المرأة التي يعاقبها زوجها بالسيف⁽⁴⁾، وهو رأي الخضري⁽⁵⁾ والصبان⁽⁶⁾، وليس كذلك لأنه مخالف للمعنى.

وقد اعترض عباس حسن على هذا التوجيه بقوله: "يعشي إبله - لا زوجته، كما قال الصبان والخضري... وفيه بعض تساهل؛ لأن النعت هنا هو جملة فعلية مركبة من المضارع (يقصد) وفاعله معاً. فكيف تكون كلمة: (جائر) معطوفة على الجملة الفعلية مع أن المطلوب هو عطف الاسم المشتق وحده على الفعل وحده؟ فلعل غرضه أن المعطوف عليه هو الفعل (يقصد) وحده"⁽⁷⁾.

ومما سبق يترجح أن ضمير الفاعل في البيت عائد إلى اسم بات من وجهين:

الأول: الضمير عائد إلى الإبل التي ينحرها لضيوفه إذ المعنى إنه يمدح رجلاً بالكرم وأنه ينحر الإبل لضيوفه فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته، يقطع أسواق التي تستحق الذبح، ويجوز إلى أخرى لا تستحقه. الثاني: المعنى الذي أراده لا شاهد فيه فموضع الاستشهاد فيه هو عطف اسم الفاعل على الفعل (يقصد).

المسألة السادسة: وضع الضمير المتصل موضع الضمير المنفصل

في قول الشاعر:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دِيَارُ⁽⁸⁾

قال البغدادي: "قول العيني (إلا) هنا بمعنى (غير) فاسد يظهر بالتأمل"⁽⁹⁾.

(1) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 140/5، وشرح الأشموني 433/2، ولسان العرب 600/11.

(2) البغدادي، خزانة الأدب (142/5).

(3) المرجع السابق، (142/5).

(4) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1658).

(5) الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (158/2).

(6) المرجع السابق، ص 178/3.

(7) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (1658).

(8) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب 278/5، والخصائص 307/1، وشرح المفصل 101/3.

(9) البغدادي، خزانة الأدب 280/5.

التحليل والتوضيح: يرى جمهور النحاة أنَّ وقوع الضمير متصلاً بـ (إلا) شاذاً لا يتأتى إلا في ضرورة الشعر⁽¹⁾، وهو رأي ابن مالك كما نص على ذلك المرادي في شرحه لأبيات الألفية⁽²⁾، ونقل قوله في التسهيل: "شذ (إلا) فلا يقاس عليه" وقد منع المبرد ذلك مطلقاً، وأنكر رواية (إلا) وأولها بـ (سواك ديار) وأجاز ابن الأنباري ذلك مطلقاً⁽³⁾.
يتبين لنا أنَّ العيني قد تبع المبرد في رأيه وأول (إلا) بـ (غير) أو (سوى) وهو عنده استثناء مقدم إذ المعنى: (أن لا يجاورنا ديار إلا أنت) و لم ينكر وقوعها شاذة للضرورة⁽⁴⁾. والمعنى عند البغدادي ما نقله عن ابن الحاجب في أمالي المفصل: "معناه إذا حصلت مجاورتك فانتفاء مجاورة كل أحد مغترة غير مبال بها لأنَّ مجاورتك هي المقصودة دون جميع المجاورات"⁽⁵⁾. ويميل الباحث في المسألة إلى رأي الجمهور ويوافق البغدادي في انتفاء التأويل بـ (غير) لأنه لا يحتاج إلى تأويل وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه كما نص على ذلك ابن مالك. ولا يوافقه في حكم الفساد لتقارب المعنى المراد.

المسألة السابعة: الفصل بين "كَمْ" الخبرية وتمييزها

في قول الشاعر:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكْأَدُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ⁽⁶⁾

قال البغدادي: "وزعم العيني أنَّه متعلق بـ (نالني) وهو فاسد يدرك بالتأمل"⁽⁷⁾. حيث يرى العيني⁽⁸⁾ أنَّ (كم) ظرف زمان تقديره: كم مرة أو كم يوماً وجملة (نالني منهم) جملة معترضة بين كم ومميزها.

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على العيني في توجيهه لإعراب البيت فـ (كم) عنده في هذا البيت خبرية، فصل بينها وبين تمييزها بفواصل والوجه فيه النصب. وقد أجمل المرادي آراء النحاة في كم الخبرية وخلاصة قوله إنَّ شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال، فإن فصل وجب النصب، حملاً على كم الاستفهامية، وإذا جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو بجار ومجرور فيه مذهب، وهي:

1- مذهب جمهور البصريين، وابن مالك أنَّه لا يجوز إلا في الشعر.

2- مذهب الكوفيين جوازه في الاختيار.

3- مذهب يونس يجوز ذلك إذا كان الفصل بناقص نحو: "كم اليوم جائع أتاني" فإن كان الفصل بجملة، أو بظرف أو جار ومجرور مع تعيين النصب، وهو مذهب سيبويه. وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة في الشعر، وحكي عن الكوفيين جوازه في الكلام.

4- ذكر سيبويه أنَّ بعض العرب ينصب مميز الخبرية مع الاتصال حملاً على الاستفهامية.

(1) الخصائص ابن جني (308/1)، والمفصل في صنعة الإعراب 168/1، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك، للمرادي 359/1، وأوضح المسالك، لابن هشام 100/1، وشرح ابن عقيل 90/1، وهمع الهوامع 224/1، وحاشية الصبان 162/1.

(2) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (361/1).

(3) المرجع السابق، ص 361/1.

(4) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، (1658).

(5) البغدادي، خزنة الأدب (280/5).

(6) البيت للقطامي في ديوانه (30).

(7) البغدادي، خزنة الأدب (280/5).

(8) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (2001).

5- إذا نصب هنا مع الاتصال على هذه اللغة، فقال الشلوبين: لا يكون إلا مفرداً، والصحيح أنه تجوز فيه "هنا" الأفراد والجمع على هذه اللغة كما ذكره في شرح الكافية، نص على ذلك السيرافي.
ويميل الباحث لرأي البغدادي في المسألة لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير؛ ولأنه أقرب للمعنى، وهو رأي سيوييه ويونس بن حبيب.

تابع المسألة السابعة: تعلق شبه الجملة

تابع البغدادي اعتراضه على العيني في توجيهه لإعراب البيت حيث علق الأخير شبه الجملة (على عدم) بالفعل (نالني) بينما هي عند البغدادي متعلقة بحال محذوفة، وحكم على رأيه بالفساد بقوله: "وزعم العيني أنه متعلق بـ(نالني). وهو فاسد يدرك بالتأمل⁽¹⁾.

التحليل والتوضيح: نظر البغدادي عند توجيهه للبيت إلى المعنى الذي أفاده حرف الجر وهو هنا يفيد المصاحبة فمن معاني حرف الجر على إفادة المصاحبة كما نص على ذلك النحاة: قال الأشموني⁽²⁾: "تفيد المصاحبة كـ(مع)، نحو: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾"⁽³⁾، وقد وجه السمين الحلبي تعلق شبه الجملة بحال محذوفة: "على حبه في محل نصب على الحال أي أتى المال على حال محبته له"⁽⁴⁾ فالمعنى عنده: (كم فضلاً نالني حال كوني معدماً).
وفي هذه المسألة لا يخفى تساهل العيني في توجيهه لشبه الجملة، وحمله على حال محذوفة أقرب للمعنى والقياس والله أعلم.

المسألة الثامنة: حذف جواب (إذا)

في قول الشاعر:

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَ الشُّرْدَا⁽⁵⁾

اعترض البغدادي على ابن السيد البطليوسي وأبي علي الفارسي وابن الشجري وابن الأنباري عند توجيه جواب الشرط فهو عندهم مقدر بفعل محذوف دل عليه المصدر المذكور (شلا).

يقول البغدادي: "وهذا المذهب غير سديد في المعنى ... وهو فاسد"⁽⁶⁾.

التحليل والتوضيح: استشهد الرضي بالبيت على حذف جواب الشرط لتفخيم الأمر وأول الجواب بمحذوف دل عليه

السياق تقديره (بلغوا أملهم أو أدركوا ما أحبوا) ومال البغدادي لهذا التوجيه بقوله: "هذا هو الصواب"⁽⁷⁾.

ومن النحاة من وجه البيت بزيادة إذا فالمعنى عندهم (حتى أسلكوهم) فقد نقل عن أبي عبيدة قوله: "إذا زائدة فلذلك لم يؤت لها بجواب"⁽⁸⁾، واعترض عليه السيوطي بقوله: "وزعم أبو عبيدة أن (إذا) قد تزداد، واستدل بقوله بالبيت"⁽⁹⁾.

(1) البغدادي، خزانة الأدب (280/5).

(2) الأشموني، شرح الألفية (91/2).

(3) سورة البقرة: 177.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (247/2).

(5) البيت لعبد مناف بن ربيع الجربي في خزانة الأدب 39/7، والهمع 207/1، والإنصاف 461/1.

(6) البغدادي، خزانة الأدب (41/7).

(7) المرجع السابق، ص 41/7.

(8) المرجع نفسه، ص 41/7.

(9) السيوطي، همع الهوامع (183/2).

ويرى ابن الأنباري أنَّ جواب إذا فعل محذوف دل عليه المصدر المذكور فالتقدير (شلوهم شلا) وهو أعظم أثراً من حيث المعنى يقول: "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره"⁽¹⁾. ويرى البغدادي أنَّ هذا المذهب غير سديد في المعنى لأنَّ الشل أي: الطرد إنَّما كان قبل إهلاكهم في قتادة أي: إدخالهم فيها وكلامهم يقتضي أن يكون بعد ذلك وهو فاسد⁽²⁾، وهي عنده حال بمعنى شالين.

الذي دفع البغدادي للحكم بفساد رأي ابن الأنباري متحصل في فهمه لمعنى الطرد، إذ هو قبل دخول الإبل أم بعده، ولمناسبة المعنى؛ تأوّل (شلا) بمشتق حال بمعنى (شالين)، ولا يخلو رأيه من التشدد إذ إنَّ الطرد حاصل قبل دخول الإبل أو بعدها ورأي ابن الأنباري في المسألة صحيح لوجود دليل عن الفعل المحذوف، وفيه تعظيم لأمر المحذوف، والله أعلم.

المسألة التاسعة: (عوض) ظرف مقطوع عن الإضافة وقد يجري كالقسم

وفي قول الشاعر:

رَضِيْعِي لِيْنَانٍ ثَذِيٍّ أَمْ تَقَاسَمَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضٌ لَا نَتَقَرُّ⁽³⁾

يقول البغدادي: "وزعم ابن السيد وتبعه اللخمي أنَّه يجوز مع كون (عوض) ظرفاً أن يكون (عوض) مقسماً به والباء في أسحم بمعنى في. وهذا فاسد لأنَّه كان يجب حينئذٍ إعرابه وجره بحرف القسم"⁽⁴⁾.

التحليل والتوضيح: الخلاف في هذه المسألة حاصل في الدور الوظيفي لـ (عوض) فهي عند الزمخشري⁽⁵⁾ لا تستعمل إلا

في موضع النفي وهي للاستغراق في المستقبل، وهي بمعنى الدهر⁽⁶⁾.

وقد أجرى النحاة (عوض) للقسم؛ لأنَّهم أجروها مجرى حق، والحق مُعْظَمٌ في النفوس، بخلاف الظن الذي فيه معنى الشك⁽⁷⁾، قال أبو حيان وقد كثر استعمال (عوض) حتى أجروه مجرى القسم⁽⁸⁾ ومذهب الجزولي أنَّها ظرف مقطوع عن الإضافة⁽⁹⁾.

وقد ذكر السيوطي أنَّ الإبهام هو السبب في بنائه لشبهه بالحرف؛ لأنَّه يقع على كل متأخر من الزمان⁽¹⁰⁾.

وبالرجوع إلى نص الاعتراض نجد أنَّ ابن السيد يجيز أن تكون مقسماً بها وهو ما رده البغدادي، وهو الصواب؛ لأنَّه يجوز حذف الجملة القسمية إذا كان الطرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاً عليها كقولك (لا أفعل ذلك دهر الداهرين) و(عوض العائضين) لا أن تكون هي المقسم بها. والله أعلم.

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (378/2).

(2) البغدادي، خزانة الأدب (41/7).

(3) البيت للأعشى في ديوانه (275).

(4) البغدادي، خزانة الأدب (164/7).

(5) الزمخشري، المفصل لصناعة الإعراب (217/1).

(6) ابن هشام، مغني اللبيب (769/1).

(7) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (313/1).

(8) أبو حيان، ارتشاف الضرب (395/2).

(9) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير (870/2).

(10) السيوطي، همع الهوامع (215/2).

المسألة العاشرة: دخول "ربما" المكفوفة على الجملة الاسمية

اعترض البغدادي على أبي حيان في تصحيحه مذهب أبي علي الفارسي في قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَازُ⁽¹⁾

قال البغدادي: "لكن ما ذهب إليه فاسد لأنه صحح مذهب الفارسي بما أبطله"⁽²⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض ابن مالك على أبي علي الفارسي في توجيهه لـ (ما) الداخلة على (رب) لأنها عنده نكرة

موصوفة بمعنى شيء وقد تبعه ابن عصفور قال ابن مالك في شرحه للتسهيل: "زعم... أن (ما) فيها نكرة موصوفة بمبتدأ مضمّر وخبر مظهر. والصحيح أن (ما) فيه زائدة كافة هيأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية"⁽³⁾، وهو رأي الجمهور وقد صحح أبو حيان مذهب الفارسي بقوله: "وهو الصحيح إذ لو كان ما اختاره المصنف لسمع من كلامهم: "ربما زيد قائم" بتصريح المبتدأ والخبر. ولم يسمع ذلك فيما أعلم"⁽⁴⁾، وهذا ما رده البغدادي لفساد ما ذهب إليه؛ لأنّ المعنى يقبل ذلك، قال: "قد يمكن أن يكون في البيت ما يوجب تصحيح ما يريد إبطاله بجعل الجامل مبتدأ وفيهم الخبر والجملة صفة لـ (ما) وهي بمعنى (ناس) ولا حذف لصحة المعنى عليه فيكون الجزءان قد سمعا بعد ربما. وهو عين ما ادعى عدم سماعه"⁽⁵⁾. وقد ذكر أبو حيان البيت في الارتشاف بجر الجامل أنه مجرور برب وما زائدة⁽⁶⁾، قال المرادي: "إن صحت الرواية حمل على زيادة أل"⁽⁷⁾، من هنا نعلم أن البغدادي لم يمل إلى رأي ابن مالك فحسب بل دفع الاعتراض عنه بما علل به فساد رأي أبي حيان.

المسألة الحادية عشرة: اتصال ما الكافة بمن تبطل عمل الجر

في قول الشاعر:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ⁽⁸⁾

يقول البغدادي: "وتخريج ابن هشام فاسد"⁽⁹⁾.

التحليل والتوضيح: ذكر ابن هشام البيت في موضعين في كتابه المغني وخلاصة قوله في اتصال (ما) مع من الجارة أن

لها معنيين: الأول نقله عن السيرافي بمعنى ربما للتقليل، يقول في المغني: "قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخرجوا عليه قول سيبويه..."⁽¹⁰⁾ فمن ابتدائية وما مصدرية والثاني: من جارة وما كافة، ونقض البغدادي رأيه الأول فهي عنده كافة ليست مصدرية يقول: وذلك أن فعل الصلة في المثالين الأولين مسند إلى ضمير المحدث عنه فيلزم عند السبك إضافة المصدر إلى ذلك

(1) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه 316.

(2) البغدادي، خزنة الأدب (588/9).

(3) ابن مالك، شرح التسهيل (174/3).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (274/11).

(5) البغدادي، خزنة الأدب (588/9).

(6) أبو حيان، الارتشاف (1739).

(7) المرادي، الجنى الداني (488).

(8) البيت لأبي حية النميري في الخزنة 215/10، وشرح أبيات المغني 263/5، والكتاب 477/1، والهمع 35/2.

(9) البغدادي، خزنة الأدب (215/10).

(10) ابن هشام، مغني اللبيب (424/1).

الضمير فيؤول الأمر إلى جعلهم كأنهم خلقوا من ضربهم ومن حذفهم⁽¹⁾. وذلك غير متصور البتة" وهذا من الوهم الذي وقع فيه سدنة كتاب سيبويه ونسبوه إليه وليس من كلامه⁽²⁾. ولا يخفى صواب رأي البغدادي في المسألة، وهو رأي جمع من النحاة منهم: المبرد⁽³⁾، والمرادي⁽⁴⁾، والأزهري⁽⁵⁾، والسيوطي⁽⁶⁾.

المسألة الثانية عشرة: اجتماع أسلوب القسم والشرط

قال البغدادي: "قال أبو علي في المسائل البغدادية: ذكر سيبويه لئن أتيتني لأفعلن وما أشبهه نحو قوله تعالى: ﴿وَلئن جئتهم بآية ليقولن الذين كفروا﴾⁽⁷⁾، فزعم أن الذي يعتمد عليه اليمين اللام الثانية فاعتل أبو إسحاق لذلك في كتابه في القرآن عند قوله تعالى: ﴿وَلقد علموا لمن اشتراه﴾⁽⁸⁾، بأن قال: إن اللام الثانية هي لام القسم في الحقيقة لأنك إنما حلفت على فعلك لا على فعل غيرك في قولك: والله لئن جئتني لأكرمك. وهذا الذي اعتل به فاسد جدا ضعيف وذلك أنه لو قال: والله لئن جئتني ليقومن عمرو لكان الذي يعتمد عليه القسم اللام الثانية مع أن الحالف لم يحلف على فعل نفسه وإنما حلف على فعل غيره. فهذا عندي بين الفساد⁽⁹⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض أبو علي الفارسي على سيبويه وأبي إسحاق الزجاج في الوجه الذي خرج به اللام الثانية في الآية على أنها للقسم، قال سيبويه: "إن أتيتني لأكرمك، وإن لم تأتني لأغمتك، جاز لأنه في معنى لئن أتيتني لأكرمك ولئن لم تأتني لأغمتك، ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة؛ لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمك⁽¹⁰⁾ والجمهور على أن اللام للسابق منهما كما قال المرادي: "إذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما استغناء بجواب المتقدم، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر⁽¹¹⁾، مما يبين لنا أن الفارسي وقف موقف الجمهور. وقد أورد البغدادي المسألة عند توجيهه لبيت كثير عزة:

لئن عاد لي عبْدُ العزيزِ بِمثْلِها وأمكنني مِنْها إِذنْ لا أُفيلُها

قال البغدادي: "ولا يصح هنا جعل الجملة جواباً للشرط وإلا قيل لا أقلها بالجزم فإن المضارع المنفي بلا ولم يجزم شرطاً وجواباً ولم يفتقر إلى الفاء⁽¹²⁾، ويرى الباحث أن رأي الجمهور توفيقي بين سيبويه ومخالفيه في المسألة.

(1) على الوجه الأول: وإنما لمن ضربنا الكباش ضربة. والمعنى المراد: وإنما لنضرب الكباش ضربة وقد نفى أبو علي في البغداديات أن تكون بمعنى رب: "ويبعد ذلك في البيت فإنه ينبغي أن يكون غير مقلل لضربه للكبش على رأسه". انظر: = = الخزانة 215/10.

(2) البغدادي، خزانة الأدب (214/10).

(3) المبرد، المقتضب (174/4).

(4) المرادي: الجنى الداني (315).

(5) خالد الأزهري، شرح التصريح (641/1).

(6) السيوطي، همع الهوامع (229/4).

(7) [الروم: 58].

(8) [سورة البقرة: 102].

(9) البغدادي، خزانة الأدب (476/8).

(10) سيبويه، الكتاب (66/3).

(11) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1289/3).

(12) البغدادي، خزانة الأدب (474/8).

المسألة الثالثة عشرة: دخول لام الابتداء على خبر لكن عند الكوفيين

في قول الشاعر:

... .. وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ⁽¹⁾

قال البغدادي: "ونقل العيني عن البعلي⁽²⁾ أنَّ البصريين أجابوا عنه بأنَّ أصله ولكن أنا من حبها لعميد فحذفت، أقول: هذا فاسد"⁽³⁾.

التحليل والتوضيح: رد البغدادي رأي العيني في توجيهه للحرف المشبه بالفعل والعلة في اقتران خبره بلام الابتداء فد(لكنني) أصلها (لكن أنا) وقال إنه رأي البصريين. وحكم بفساد رأيه وأنكر نقل البعلي. خلاصة مذهب البصريين عدم جواز دخول لام الابتداء على خبر إنَّ المشبه بالفعل للتوكيد قال ابن الأنباري: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر لكن⁽⁴⁾. وأما الكوفيون فيجيزون ذلك لوروده في النقل؛ ولأنَّ لكنني عندهم مكونة من لكن أنا⁽⁵⁾، ولم يجز البغدادي توجيه الكوفي في المسألة. واعتراض البصريين من وجهين⁽⁶⁾:

الأول: السماع حيث لم يسمع من ذلك شيء عن العرب غير البيت وهو ضرورة.

الثاني: القياس وذلك لأنَّ اللام إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد تتفق مع إن في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فد(إن) تقع في جواب القسم، كما أنَّ اللام تقع في جواب القسم، وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها.

وفي أصل (لكنني) قال الزمخشري: الأصل (ولكن أنني) كما أنَّ أصل قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾⁽⁷⁾، لكن أنا. وهو ما رده البغدادي، ويميل الباحث إلى رأي البغدادي في المسألة لسببين:

الأول: لا يجوز القياس على قول الشاعر:

أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ⁽⁸⁾

(1) البيهقي مجهول قائله، قال شيخ المحققين محمد عبد الحميد درويش: "هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة" انظر: شرح ابن عقيل 363/1؛ وصدره:

... .. يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

انظر: الإنصاف 1/ 209؛ والجنى الداني ص132؛ وخزانة الأدب 10/ 361؛363، وشرح شواهد المغني 2/ 605؛ والمقاصد النحوية 2/ 247؛ وهمع الهوامع 1/ 140.

(2) هو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل بن بركات البعلي الحنبلي ولد سنة خمس وأربعين وستمائة في بعلبك وتوفي سنة تسع وسبعمائة، نحوي من تلاميذ ابن مالك، بارع في علوم العربية، من مصنفاته: الفاخر في شرح الجمل وشرح الفية ابن مالك وغيرها. انظر: الوافي بالوفيات 4/ 224، والأعلام للزركلي: 326/6.

(3) البغدادي، خزانة الأدب (363/10).

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (169/1).

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف (313/1).

(6) المرجع السابق، ص (314/1).

(7) [سورة الكهف: 38]

(8) البيت لعنترة بن عروس مولى بني ثقيف في الخزانة 1/ 140، وشرح المفصل 3/ 130، والهمع 10/ 323.

لأنَّ فيه القياس على الشاذ وهذا الشاهد مما يحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني: عدم صحة ما نقله البغدادي عن البعلي (907هـ) من أنَّ الأصل في لكنني هو رأي البصريين وذلك لكثرة ما نقل عنهم من طرق مختلفة تنص على خلاف ذلك.

المبحث الثالث

ما رده البغدادي لفساد المعنى المؤول

المسألة الأولى: جواز رفع (إبقالها) أو النصب على نية عود الضمير على مذكر محذوف

في قول الشاعر:

فَلَا مُرْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا⁽¹⁾

قال البغدادي: "وزعم بعضهم أنَّ ضمير أبقل عائد على مذكر محذوف أي ولا مكان أرض فقال أبقل باعتبار المحذوف وقال إبقالها باعتبار المذكور وهذا فاسد أيضاً؛ لأنَّ ضمير إبقالها ليس عائداً على الأرض المذكورة هنا فتذكير أبقل باعتبار المحذوف لا دليل عليه"⁽²⁾.

التحليل والتوضيح: يعد هذا البيت من أكثر الأبيات دوراناً في كتب النحاة، حيث استشهدوا به من وجوه عدة، الأول: على حذف تاء التأنيث من الفعل "أبقل" المسند إلى فاعله المضمرة العائد إلى اسم مجازي. والثاني على روايته بوجه آخر وهو كسر تاء الفعل أبقلت للتخلص من الساكنين، ووصل همزة القطع من إبقالها، وهو تخلص من ضرورة، للوقوع في أخرى، والثالث: الحمل على المعنى واستشهد أصحاب هذا الرأي بأنَّ الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً؛ لأنه أراد بالضمير المكان. وقد رد البغدادي هذا الوجه لفساد المعنى المراد، وممن قال بهذا الرأي ابن السراج (316هـ)؛ لأنَّ أرضاً ومكاناً سواءً⁽³⁾، وجعل ابن جني (392هـ)⁽⁴⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾⁽⁵⁾، وافقه والزمخشري (538هـ)⁽⁶⁾، وأجازه العكبري (616هـ)⁽⁷⁾، ومما يبدو لنا أنَّه يميل لرأي ابن كيسان والجوهري وهو أنَّ الفعل إذا كان مسنداً لضمير المؤنث المجازي لا يجب إلحاق علامة التأنيث⁽⁸⁾.

(1) البيت منسوب لعامر بن جوين الطائي، في الكامل 207/2، وضرائر الشعر 275/1، وبلا نسبة في: التصريح 278/1، وشرح ابن عقيل 246/2؛ والأشموني: 147/1، وشرح المفصل 94/5.

(2) البغدادي، خزانة الأدب (47/10).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (413/2).

(4) ابن جني، الخصائص (414/2).

(5) [سورة الأنعام: 78].

(6) الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب (248/1).

(7) أبو البقاء العكبري، إعراب لامية الشنفرى (136).

(8) البغدادي، خزانة الأدب (46/1).

المسألة الثانية: ماذا بمعنى الذي فاسد من حيث المعنى.

في قول الشاعر:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيَبِ فَنَبِيْنِي⁽¹⁾

قال البغدادي: "قال أبو حيان في تذكرته: حكى السيرافي أن (ماذا) في البيت بمعنى الذي و(علمت) صلة وحذفت الهاء العائدة وماذا في موضع نصب بـ(دعي) والتقدير: دعي الذي علمت فأني سأتيه. وهو أصح معنى مما حكى سيبويه لأنه جعلها استفهامية منصوبة بـ(علمت) الواقع بعدها وهو فاسد من طريق المعنى"⁽²⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض النحاة على سيبويه في توجيه البيت لأنه جعل (ماذا) مركبة اسم استفهام، وهو خلاف ما عليه الجمهور فهي عندهم موصولة كما صرح بذلك ابن هشام (761هـ) قال: "فالجمهور على أن ماذا كله مفعول دعي"⁽³⁾ قال سيبويه: "(الذي) لا يجوز في هذا الموضع، و(ما) لا يحسن أن تلغيها"⁽⁴⁾، وقد استدلل بقول العرب: عماذا تسأل؟⁽⁵⁾، وتبعه الفارسي بقوله: "لأننا لم نجد في الموصولات ما هو مركب"⁽⁶⁾، وقد جعل البغدادي التأويل فاسداً من حيث المعنى؛ لأنه وافق السيرافي في تأويله.

ويرى الباحث أن الوجه ما قاله سيبويه ومن تبعه من النحاة في جعلها استفهاماً مفسراً لقوله: ماذا علمت و(ذا علمت) مرفوع لأنه خبر (ما) ومعناه: أي شيء الذي علمت سأتيه.

المسألة الثالثة: تثنية اسم الجمع: (قومان)

في قول الشاعر:

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا أَخَوَانِ⁽⁷⁾

قال البغدادي: "وهذا البيت مع وضوح معناه قد حرفه أبو علي الفارسي في المسائل البغداديات بتثنية قوم وزعم أنه مفرد منصوب فاختل عليه معنى البيت وإعرابه... وقد تبعه على هذا التحريف والتخريج ابن هشام في مغني اللبيب ولخص كلامه من غير أن يعزوه إليه"⁽⁸⁾، ثم رد تخريجهما لفساده بقوله: "وهذا كله كما ترى فاسد لفساد أساسه"⁽⁹⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على ابن هشام في توجيهه إعراب (قوماهما)، فقال ابن هشام في المغني: "وقوله: قوما إما بدل من القنا لأن قومهما من سببهما إذ معناه تقاومهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال. وإما مفعول لأجله أي: تعاطيا

(1) البيت منسوب لسحيم بن وثيل الرياحي في مغني اللبيب 2/ 5، وهمع الهوامع 1/ 84، والخزانة 6/ 142.

(2) البغدادي، خزنة الأدب (142/6).

(3) ابن هشام الانصاري، المغني (393/1).

(4) سيبويه، الكتاب (2/ 418).

(5) المرجع السابق، ص 2/ 418.

(6) المرادي، الجنى الداني (241).

(7) البيت للفرزدق في ديوانه 628.

(8) البغدادي، خزنة الأدب (572/7).

(9) البغدادي، خزنة الأدب (577/7).

القنا لمقاومة كل منهما للآخر أو مفعول مطلق ... لأن تعاطي القنا يدل على تقاومهما، ومعنى البيت: أن كل الرفقاء في السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما في السفر والصحة وإن تعاطى كل منهما مغالبة الآخر⁽¹⁾. وهي فاعل عند البغدادي فمعنى البيت "أن كل رفيقين في السفر أخوان وإن تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا"⁽²⁾ ولا يخفى صحة ما ذهب إليه البغدادي من جهة المعنى وقد اعتذر للفارسي بقوله "ومقامه أعلى وأجل من أن ينسب إليه مثل هذا التحريف ولكن هو كما قيل: كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه"⁽³⁾.

المسألة الرابعة: عدم جواز دخول "إلا" على خبر "ما انفك"

في قول الشاعر:

حَرَاجِيحُ مَا تَنَفَّكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفَرًا⁽⁴⁾

قال البغدادي: "خطئ ذو الرمة فيه؛ لأن ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها"⁽⁵⁾.

ثم أورد تعليقاً لابن هشام: "قال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخه: حال. وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال: جاء زيد إلا راكباً"⁽⁶⁾.

التحليل والتوضيح: رد ابن هشام البيت لفساد المعنى الذي يتأول عليه في حال اعتبار (تنفك) ناقصة لأن الاستثناء المفرغ لا يأتي مثبتاً، وقد ذكر في المغني زيادتها في البيت وعلل وجه الزيادة بأن (ما تنفك) تامة غير الناقصة إذ لا يصح دخولها على الناقصة وتبعه الرضي في رأيه⁽⁷⁾، وقد تأول النحاة البيت على خمسة أوجه ذكرها صاحب الإنصاف⁽⁸⁾، وقد نسب معنى الزيادة في (إلا) للأصمعي وابن جني كما ذكر كثير من النحاة⁽⁹⁾.

المسألة الخامسة: حذف (ما) من (إما)

في قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرًا⁽¹⁰⁾

قال البغدادي: قال أبو علي في البغداديات "وذهب بعضهم إلى أن مذهب سيويوه في (إما) هو أنها (إن) التي للجزاء ضمت إليها (ما). وهذا عندي غلط عليه وقد قال ما لا يجوز معه ظن هذا به. ألا تراه قال: ولو قلت: إن جزع وإن إجمال صبر كان جائزاً، كأنك قلت: فإمّا أمري جزع وإمّا إجمال صبر. لأنك لو صححتها فقلت: إمّا جاز ذلك فيها... ألا ترى أنك تقول:

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (260/1).

(2) البغدادي، خزانة الأدب (572/7).

(3) المرجع السابق، ص 572/7.

(4) البيت لذی الرمة في ديوانه 240.

(5) البغدادي، خزانة الأدب (474/8).

(6) المرجع السابق، ص 474/8.

(7) رضي الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (422/1).

(8) الأنباري، الإنصاف (127/1).

(9) السيوطي، همع الهوامع (271/2).

(10) البيت منسوب لدرید بن الصمة في ديوانه، ص 110، والكتاب 134/1، والهمع 135/2.

ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً ونقول: ذهب إمّا زيدٌ وإمّا عمرو، فلو كانت إن الجزء لما عمل ما قبلها فيما بعدها، ولكن (ذهب) فعلاً فارغاً لا فاعل له. فإن قال: يكون انتصاب الاسم بعده بفعل مضمر كأنه قيل: ضربت إن ضربت زيدا. فليس هذا الغرض الموضوع لهذا المعنى ولا المفهوم من هذا اللفظ. ألا ترى أنّ المراد إنّما هو ضربت أحدهما. على أن ذلك فاسد لأنّ ذهب يبقى بلا فاعل ولا يجوز أن يضمر. ويدل أيضاً على فساده قولك: إمّا أن تقوم وإمّا أن لا تقوم وقوله تعالى: ﴿يا ذا القرنين إمّا أن تُعَذِّبَ وإمّا أن تتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾⁽¹⁾. ألا ترى أنّ هذا لو كان إن فيه للجزء لم يجوز وقوع المبتدأ بعده وللزم أن يجازى بما يجازى به إن ولم يتقدم ما يغني عن الجواب. فهذا التوهم على سيبويه فاسد⁽²⁾.

التحليل والتوضيح: بين السيرافي في شرحه للبيت أنّ مراد سيبويه حمل إن على معنى إمّا وليس على الجزء بل (إمّا) التي تذكر مع حروف العطف، وتكون لأحد الشئين، وورودها ضرورة كما صرح بذلك المرادي⁽³⁾ وأصلها عنده أنّها مركبة من: أن وما، فلما اضطّر حذف أحد الشئين وهو (ما) فبقيت (إن)⁽⁴⁾. وقد رد أبو علي اعتبار المحذوف فعلاً لبقاء الفعل دون فاعل وهذا فاسد من حيث المعنى.

وقد اعترض البغدادي على اضطراب أبي علي فقال: "وقد أطال من غير أن يعين نوعها وما المانع من كونها في الأصل للشرط ثم لما ركبت مع (ما) انسلخت عن الشرط وصارت مع ما لمعنى آخر"⁽⁵⁾. وتبع في ذلك الرضي في شرحه للكافية⁽⁶⁾.

المسألة السادسة: جواز استعمال (أو) بعد (سواء) أو (أبالي).

في قول الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ مَوْتِ مُطَرِّفٍ حُتُوفَ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ⁽⁷⁾

قال البغدادي: "قال ابن الحاجب: لا يجوز فيه إلا أو من غير همزة على ما قال سيبويه؛ لأنّه لما أعطى (أبالي) مفعولها وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلّة. وهذا معنى (أو). ولو قلته بأم لفسد من أحدهما: أنّ المعنى يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلّة. وذلك غير مستقيم في قصده".
والآخر: أن يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة وذلك فاسد لأنّه يؤدي إلى اجتماع الحالين وهو محال فوجب استعمال أو"⁽⁸⁾.

التحليل والتوضيح: ذهب سيبويه إلى عدم جواز استخدام أو بعد سواء المسبوقة بالاستفهام قال: "ولكنك إنّما تريد أن تقول: إنّ الأمر يقع على إحدى الحالين. ولو قلت: لأضربنه أذهب أو مكث لم يجز"⁽¹⁾، قال الصبان في حاشيته: "وأم بها اعطف إثر همزة التسوية، أي: بعدها ولا يجوز العطف ب(أو) قياساً.

(1) البغدادي، خزنة الأدب (111/11).

(2) البغدادي، خزنة الأدب (111/11).

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك (1016/2).

(4) السيرافي، شرح أبيات سيبويه 143/1.

(5) البغدادي، خزنة الأدب (112/11).

(6) رضي الدين الإسترشادي، شرح شافية ابن الحاجب (1227/3).

(7) البيت منسوب لمليح بن علاّق القعيني في شرح أبيات سيبويه للسيرافي، والخزنة 112/11، وبلا نسبة في الكتاب 185/3،

(8) البغدادي، خزنة الأدب (172/11).

ونقل الدماميني عن السيرافي: أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بأم وإذا وقع بعدها فعلا بغير الهمزة جاز العطف بـ (أو)⁽²⁾.

قال الأزهري: وقد جاء العطف فيها بـ (أم) كقوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»⁽³⁾، قلت: أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية، إذ الأصل: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فالعطف بطريق الأصالة إنما هو الواو⁽⁴⁾.

المبحث الرابع:

ما رده البغدادي لفساد المعنى المعجمي.

المسألة الأولى: الكأس من أسماء الخمر

في قول الشاعر:

فَمَتَى وَاغِلٌ يُنْبَهُمْ يُحْيُو هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي⁽⁵⁾

قال البغدادي: "قد أساء في هذا الشرط الكأس: نفس الخمر كما قال والكأس: الزجاج... قال سبحانه: ﴿وَكَأْساً دِهَاقاً﴾⁽⁶⁾، والدهاق الملاءى: ولا يجوز أنه أراد خمراً ملاءى. وهذا فاسد من القول"⁽⁷⁾.

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على أبي حنيفة في قوله: إنَّ الكأس من أسماء الخمر، ونقل رد أبي القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي في كتاب التنبيهات على أغلاط الرواة، ويرى بعض اللغويين أن الكأس من أسماء الخمر، منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)⁽⁸⁾، وابن سيده (458هـ)⁽⁹⁾، وقال صاحب اللسان: (قال أبو حاتم: الكأس الشراب بعينه وهو قول الأصمعي)⁽¹⁰⁾، وجعل أبو البقاء الحنفي كلَّ ما ورد في القرآن من لفظ الكأس معناه الخمر⁽¹¹⁾، ويرى الباحث أنَّ وجه الاعتراض صحيح فلا يطلق الكأس إلا إذا كانت مملوءة بالشراب وهو ظاهر قول اللغويين.

المسألة الثانية: المعنى في قول الشاعر (حبك النطاق).

في قول الشاعر:

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النَّطَاقُ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ⁽¹²⁾

(1) سيبويه، الكتاب (186/3).

(2) أبو العرفان الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (146/3).

(3) [سورة البقرة: 6].

(4) خالد الأزهري، شرح التصريح (158/8).

(5) البيت لعدي بن زيد في ديوانه، 156.

(6) [النبا: 34].

(7) البغدادي، خزانة الأدب (46/3).

(8) الفراهيدي، العين (393/5).

(9) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (77/7).

(10) ابن منظور، لسان العرب (189/6).

(11) أبو البقاء الحنفي، الكليات (741).

(12) البيت لأبي كبير الهذلي، انظر: أشعار الهذليين (1072)، الكتاب لسبويه (109/1)، وشرح المفصل (74/6)، والإنصاف

(489)، وشرح شواهد المغني (963؛ 227).

قال البغدادي: "وقول العيني: أو هو الذي حملت به أمه وهي مكرهة فاسد فتأمل" (1).

التحليل والتوضيح: اعترض البغدادي على العيني في تفسيره المقصود من (حبك النطاق) حيث فسرها بتفسيرين الأول: أنَّ الرواية حبك الثياب فالمعنى حملت به وهي مؤتزة والثاني حملت به وهي مكرهة وقد مال البغدادي للمعنى الأول وأورد ما رواه السكري "حبك الثياب، وقال شارحه القاري: حبك الإزار: طرائقه. وحبكة الإزار: استدارته وشده. والنطاق: الإزار يعني حملت به وعليها منطقها وأراد أنها متحزمة. يقول: لم تمكن من نفسها" (2) والبيت شاهد على أنه نصب قوله "حبك النطاق" بعوادم الذي هو جمع عاقدة الذي هو اسم الفاعل المؤنث من قولهم "عقدت المرأة نطاقتها" إذا شدته وربطته (3).

الخاتمة والنتائج

قد عنيت الدراسة باستقصاء الأحكام النحوية المردودة؛ لفسادها من جهة التوجيه النحوي، ومن جهة فساد المعنى عند عبد القادر البغدادي في كتابه خزانة الأدب، وكانت الإحصاءات على النحو الآتي:

1- عدد مسائل الدراسة:

المسائل التي ردها البغدادي	14
المسائل التي نقل ردها البغدادي	7

2- تفصيل المسائل من حيث التوجيه النحوي للبغدادي:

المسألة	العدد	توجيهات البغدادي	النقل عن النحاة
المسائل المردودة لعلّة نحوية	3	11	3
المسائل المردودة لفساد المعنى		2	5
المسائل المردودة لفساد المعنى اللغوي		2	-

3- تفصيل المسائل من حيث موافقات البغدادي للنحاة واعتراضاته عليهم.

م	العالم النحوي	واقفه	اعتراض عليه
1	أبو علي الفارسي (377هـ)	1	1
2	ابن السيد البطليوسي (521هـ)	-	2
3	ابن الأثير الجزري (544هـ)	-	1
4	ابن الحاجب (646هـ)	1	-
5	ابن مالك (672هـ)	2	1
6	أبو حيان الأندلسي (745هـ)	2	1
7	ابن هشام (761هـ)	1	2
8	بدر الدين العيني (855هـ)	-	5
9	بعض النحاة (ابن السراج وابن جني والزمخشري)	-	1

من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد إجراء الإحصاءات السابقة:

(1) البغدادي، خزانة الأدب (201/8).

(2) المرجع السابق، (200/8).

(3) الأنباري، الإنصاف (400/2).

- 1- يعد البغدادي صاحب شخصية نحوية مستقلة، فهو في شرحه لم يكن ناقلًا عن الرضي في كل ما يقوله في الحكم النحوي بل يخالف الجمهور والأفراد.
 - 2- الأحكام التي ردها عبد القادر البغدادي تنوعت بين فساد المعنى لاستحالته عقلاً، أو فساد القاعدة لاضطراب القياس والتوجيه النحوي.
 - 3- لم يلتفت البغدادي لمذهب دون آخر، فوجده الباحث يرد مسائل وآراء لكبار النحاة.
 - 4- يتقصى البغدادي الآراء التي يخالفها تقصياً دقيقاً، وأحياناً يأخذ بظاهر النص فيعارضه، ويكون في الأصل لا تعارض بين رأييهما.
 - 5- استدلل البغدادي بالأصول النحوية المعتبرة؛ كالسماع والقياس والإجماع؛ لإثبات الحكم النحوي أو نفيه.
 - 6- استخدم البغدادي مصطلح (الفاسد) للإشارة إلى الحكم المردود، وأحياناً استخدمه كلفظ من ألفاظ الاعتراض.
 - 7- هدف البغدادي من رد المسائل النحوية تقصي الآراء النحوية الضعيفة، ومناقشة أصحابها بالحجة والدليل.
 - 8- للبغدادي شخصية لغوية مستقلة ظهرت خلال شرحه للأبيات ناقش فيها كبار اللغويين.
- التوصيات:**
- يوصي الباحث بدراسة الآراء النحوية للبغدادي من خلال كتابه الخزانة.

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. (1991م). الاشتقاق. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الجيل.
3. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني. (2000م). شرح التصريح على التوضيح. تحقيق: محمد باسل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
4. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
5. الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي. (1994). الأغاني. تحقيق: عبد الكريم الغرباوي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
6. الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع. (1993م). الأصمعيات. تحقيق: أحمد محمد شاکر، وعبد السلام محمد هارون. ط7. مصر: دار المعارف.
7. أبو البركات ابن الأنباري. (2002م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك. ط1. المكتبة العصرية.
8. البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام هارون. ط4. القاهرة: مكتبة الخانجي.
9. تمام حسان. (1993). البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني. ط1. عالم الكتب.
10. الجرجاني، عبد القاهر. (1992). دلائل الإعجاز. ط3. القاهرة: مطبعة المدني، وجدة: دار المدني.
11. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف. (1983). التعريفات. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
12. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار. ط4. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
13. الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.
14. ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1989م). أمالي ابن الحاجب. تحقيق: فخر قدارة. ط1. عمان: دار عمار، بيروت: دار الجيل.
15. الحموي، محمد أمين بن فضل الله. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. بيروت: دار صادر.
16. الحميداني، نزار بيان، (2011م). الأحكام التقويمية في النحو العربي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
17. الحنود، إبراهيم بن صالح. (2001م). الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية ابن مالك. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.
18. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.
19. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1986م). تذكرة النحاة. تحقيق: عفيف عبد الرحمن. ط1. بيروت: الرسالة.
20. أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداي. ط1. دمشق: دار القلم.
21. الخضري، محمد بن مصطفى. (1993م). حاشية على شرح ابن عقيل. تحقيق: يوسف الفقاعي، ط3. لبنان: دار الفكر.
22. ديوان الأعشى - تحقيق: محمد حسين، مكتبة الآداب، الجواميزت.

23. ديوان أبي دؤاد الإيادي - تحقيق: أنوار الصالحي، وأحمد السامرائي - دار العصماء - دمشق، ط1، 2010م.
24. ديوان دريد بن الصمة. (1885م). تحقيق عمر عبد الرسول. القاهرة: دار المعارف.
25. ديوان ذي الرمة - تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1982م.
26. ديوان عدي بن زيد - تحقيق: محمد جبار المعبيد - دار الجمهورية للنشر والطبع - بغداد 1965م.
27. ديوان امرئ القيس - تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت ط3، 2004م.
28. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قنايمار. (2006م). سير أعلام النبلاء. ط2. القاهرة: دار الحديث.
29. الرضي الإستربادي، نجم الدين محمد بن الحسن، (1975م). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
30. الزحيلي، محمد مصطفى، (2006م). الوجيز في أصول الفقه الإسلامي. ط2. دمشق: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع.
31. الزركلي، خير الدين. (2002م). الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين). ط15. بيروت: دار العلم للملايين.
32. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (1993م). المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم. ط1. بيروت: مكتبة الهلال.
33. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي. (1997م). الأصول في النحو. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.
34. السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين. (1995م). شرح أشعار الهذليين، رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود محمد شاكر. ط1. القاهرة: مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني.
35. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. (1986م). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخراط. ط1. دمشق: دار القلم.
36. سيبويه، أحمد بن قنبر. (1988م). الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
37. ابن سيده، (2000م). المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
38. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، (1974م). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: محمد علي هاشم. القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر.
39. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. مصر: المكتبة التوفيقية.
40. الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي. شرح المقدمة الجزولية الكبير. الرياض: مكتبة الرشد.
41. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله. (2000م). الوافي بالوفيات. تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى. ط2. بيروت: دار إحياء التراث.
42. الصبان، محمد بن علي. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: المكتبة العصرية.
43. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين. (1984م). إعراب لامية الشنفرى. تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران. ط1. بيروت: المكتب الإسلامي.

44. العيني، محمود بن أحمد بن موسى. (2000م). المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. تحقيق: محمد أحمد فاخر وآخرين. ط2. القاهرة: دار السلام.
45. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي. (1980م). ضرائر الشُّغْر. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط1. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
46. الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد المكي. (2008م). مجيب النداء في شرح قطر الندى. تحقيق: مؤمن عمر محمد البدارين. ط1. الأردن: الدار العثمانية للنشر.
47. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي. (1955م). معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. ط1. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.
48. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو. العين. تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. (د.ت)، (د.ط).
49. ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان. ط1. دار الفكر العربي.
50. ابن أم قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي. (1992م). الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
51. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجباني. (1990م). شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. ط1. الجيزة: دار هجر.
52. المبرد: (1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة. القاهرة: مطابع الأهرام.
53. ابن منظور، أبو الفضل، محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين. لسان العرب. بيروت: دار صادر.
54. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري. (1986م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. ط2. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
55. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري. (1986). تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد. تحقيق: عباس مصطفى الصالحي. ط1. دار الكتب العربي.
56. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف الأنصاري. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. ط1. دمشق: دار الفكر.
57. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا. (2001م). شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

References

1. The holy Quran.
2. Al-Azdi, Bin Duraid. (1991). Al-Ishteqaq (In Arabic), Realization: Abed Al-Salam Haroon. Ed.1. Beirut: Dar Al-Jeel.
3. Al-Azhary, KH. (2000). Sharh Al-Tasreeh Ala Al-Tawdeeh (In Arabic), Realization: Mohammed Basel. Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
4. Al-Ashmony, A. (1998). Sharh Al-Ashmony (In Arabic), Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
5. Al-Asfahany, Abu Al-Faraj(1994). Al-Aghaney (In Arabic), Realization: Abed Al-Kareem Al-Ghorbawey. Ed.1. Beirut: Dar Ihea' Al-Torath.
6. Al-Asmaey, Abu Said(1993). Al-Asmaeat (In Arabic), Realization: Ahmad Shaker& Abed Al-Salam Haroon. Ed.7. Egypt: Dar Al-Maa'ref.
7. Ibn Al-Anbary, Abu Al-Barakat. (2002). Al-Insaf Fee Masae'l Al-Khelaf (In Arabic), Realization: Jouda Mabrouk. Ed. 1. Al-Maktaba Al-Asrea.
8. Al-Baghdady, Abed Al-Qader(1993). Shareh Abyat Al-Moghney (In Arabic), Realization: Rabah& Daqaq. Ed.4. Beirut: Dar Al-Ma'moun Leltorath.
9. Hassan, Tamam. (1993). Al-Bayan Fee Oloom Al-Quran (In Arabic), Ed. 1. Cairo: Aalam Al-Kotob.
10. Al-Jorjany, Abed Al-Kaher. (1992). Dalae'l Al-Ijaz (In Arabic), Ed. 3. Cairo: Al-Madany prints.
11. Al-Jorjany, A. (1983). Al-Tareefat (In Arabic), Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Elmeah.
12. Ibn Jenny, Abu Al-Fatih. (W.D) Al-Khasaeis (In Arabic), Realization: Mohammad Al-Najjar. Ed. 4. General Egyptian book agency.
13. Al-Jawhary, I. (1987). Al-Sahah Taj Al-Logha Wa Seha Al-Arabiah (In Arabic), Realization: Ahmed Attar. Ed. 4. Beirut: Dar Al-Ilm.
14. Ibn Al-Hajeb, O. (1989). Amaly Ibn Al-Hajeb (In Arabic), Realization: Fakhr Qadara. Ed.1. Amman: Dar Ammar-Beirut: Dar Al-Jeel.
15. Al-Hamawy, M. (W.D) Kholasat Al-Athar (In Arabic), Beirut: Dar Sader.
16. Al-Hameedawy, N. (2011). Al-Ahkam Al-Taqqweemeah Fee Al-Nahw Al-Araby (In Arabic), Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
17. Al-Handood, I. (2001). Al-Darwra Al-Shereah (In Arabic), Al-Madeena: The Islamic University.
18. Abu Hayyan Al-Andalusi, M. (1998). Irteshaf Al-Darab Min Lisan Al-Arab (In Arabic), Realization: Rajab Mohammed. Ed.1. Cairo: Al-Khanejy library .
19. Abu Hayyan Al-Andalusi, M. (1986). Tathkarat Al-Nohat (In Arabic), Realization: Afeef Abed Al-Rahman. Ed.1. Beirut: Al-Resalah.
20. Abu Hayyan, M. (W.D) Al-Tatheel Wa- Al-Takmeel (In Arabic), Realization: Hassan Hendawy. Ed.1. Damascus: Dar Al-Qalam.
21. Al-Khodary, M. (1993). Hasheah Ala Sharh Ibn Aqeel (In Arabic), Realization: Yousef Al-Foqaey. Ed. 3. Lebanon: Dar Al-Fikr.
22. Deewan Al-Aasha. (W.D) Realization: Mohammed Hussien- Al-Adab library-AlJomamezat.

23. Deewan Abi Doa'd (2010) Realization: Al-Salhey & Al-Samoraey-Dar Al-Assmaa-Damascus' ed.1.
24. Dewan Duraid Bin Al-Somah (1985). Realization: Omar Abed Al-rasool. Cairo: Dar Al-Maa'ref.
25. Deewan Zee Al-Romah. (1982) Realization: Abed Saleh- Al-Resalah institute-Beruit' ed. 2.
26. Deewan Ady Bin Zaid. (1965) Realization: Mohammed Al-Moabid-Dar Al-Jomherah prints-Bagdad.
27. Deewan Imro' Al-Qais. (2004). Realization: Abed Al-Rahman Al-Mastawy- Dar Al-Marefa-Beirut. Ed. 3.
28. Al-Zahaby, Shams Al-Deen(2006). Seyar Al-Aa'lam Al-Nobala' (In Arabic), Ed.2. Cairo: Dar Al-Hadeeth.
29. Al-Radi, Najem Al-Deen(1975). Sharh Shafeat Ibn Al-Hajeb (In Arabic), Realization: Al-Hassan& Abed Al-Hameed. Ed.1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
30. Al-Zuhaily' M. (2006). Al-Wajeez Fee Osool Al-Fiqh Al-Islamy (In Arabic), Ed. 2. Damascus: Dar Al-Khair.
31. Al-Zarkaly 'Kheir Al-Deen. (2002). Al-A'lam(a dictionary of famous Arab and orientalist men and women). Ed. 15. Beirut: Dar Al-Elm institute.
32. Al-Zamakhshary 'Abu Al Qassim. (1993). Al-Mofasal Fee Sana't Al-Irab. (In Arabic), Realization: Ali Melhem. Ed. 1. Beirut: Al-Helal Library.
33. Ibn Al-Sarajj 'Abu Baker Al-Nahwey. (1997). Al-Osool Fee Al-Nahu. (In Arabic), Realization: Al-Fatly. Ed. 3. Beirut: Al-Resala institute.
34. Al-Sokary, Abu Said(1995). Sharh Asha'r Al-Hozaleen. (In Arabic), Realization: Faraj& Shaker. Ed.1. Cairo: Maktabet Dar Al-Orobah.
35. Al-Sameen Al-Halaby 'A. (1994). Al-Dur Al-Masoon Fee Iloom Al-Ketab Al-Maknoon. (In Arabic), Realization: Ahmed Al-Kharat. Ed. 1. Damascuss: Dar Al-Qalam.
36. Sebaweeh 'A. (1988). Al-Ketab (In Arabic), Realization: Abed Al-Salam Haroon. Ed. 3. Cairo: Al-Khanejy Library.
37. Ibn Seedah '(2000). Al-Mohkam Wa Al-Moheet Al-Aatham (In Arabic), Realization: Abed Al-Hameed Hindawy. Ed.1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
38. Al-Seerafy 'Y. (1974). Sharh Abiat Seebaweh (In Arabic), Realization: Mohammed Hashem. Cairo: Dar Fikr.
39. Al-Souooty 'A. Hame' Al-Hawame' Fee Shareh Jame' Al-Jawame'(In Arabic), Realization: Abed Al-Hameed Hindawy. Egypt: Al-Tawfeeqla Library.
40. Al-Shalobeen 'O. Sharh Al-Moqadema Al-Jazoleah Al-Kabeer (In Arabic), Riyadh: Al-Rushd library.
41. Al-Safady, Salah Al-Deen (2000). Al-Wafy Bel Wafeat. (In Arabic), Realization: Al-Arnaout& Mostafa. Ed.2. Beirut: Dar Ihea' Al-Torath.
42. Al-Sabban 'M. (1997). Hasheat al-Sabban ala sharh Al-Ashmoony (In Arabic), Realization: Abed Al-Hameed Hindawy. Ed. 1. Beirut: Al-Maktabah Al-Asreah .
43. Al-Okbary, Abu Al-Baqaa (1995). Al-Lobab Fee Ilal Al-Benaa' wa Al-Irab (In Arabic), Realization: alnabhan. Ed.1. Damascus: Dar Al-Fikr.

44. Al-Ainey 'M. (2000). Al-Maqased Al-Nahweah Fee Sharh Shawahed Al-Alfeah (In Arabic), Realization: Fakher & others. Ed. 2. Cairo: Dar Al-Salam.
45. Ibn Asfoor' A. (1980). Daraer Al-She'r (In Arabic), realization: Al-Sayyed Mohammed. Ed. 1. Dar Al-Andalus prints.
46. Al-Fakehy, Jamal al-Deen(2008). Mojeeb Al-Nada Fee Sharh Qater Al-Nada (In Arabic), Realization: Mo'men Al-Badareen. Ed.1. Jordan: Al-Dar Al-Othmaneah.
47. Al-Fara' 'Abu Zakareya. Ma'aney Al-Quran(In Arabic), Realization: Al-Najaty& others. Ed. 1. Egypt: Dar Al-Masreah .
48. Al-Faraheedy, Al-Khaleel(2003). Al-Ain (In Arabic), Realization: Al-Makhzoomy& Al-Samouraey. Beirut: Dar Al-Helal.
49. Al-Morady 'Ibn Oum Qassem. (2008). Tawdeeh Al-Maqased Wa Al-Masalik. (In Arabic), Realization: Abed Al-Rahman Soliman. Ed. 1. Cairo: Dar Al-Fikr Al-araby.
50. Al-Morady 'Ibn Oum Qassem. (1992). Al-Jany Al-Dany Fee Horouf Al-Maa'ny. (In Arabic), Realization: Qabawa& Fadil. Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.
51. Ibn Malik' M. (1990). Sharh al-Tasheel (In Arabic), Realization: Al-Sayyed & Al-Makhtoon. Ed. 1. Egypt: Dar Hajer.
52. Al-Mobared: (1994). Al-Moqtadab (In Arabic), Realization: Mohammed Azeema. Cairo: Al-Ahram prints.
53. Ibn Manzoor 'Abu Al-Fadel. Lesan Al-Arab (In Arabic), Beirut: Dar Sader.
54. Ibn Hesham 'A. (1986). Awdah Al-Masalik Ila Alfeat Ibn Malik (In Arabic), Realization: Yousef Al-Beqaey. Ed. 2. Amman: Dar Fikr.
55. Ibn Hesham, J. (1986). Takhlees Al-Shawahed wa Talkhees Al-Fawaed (In Arabic), Realization: Abbas al-Salehy. Ed.1. Cairo: Dar Al-Kotob Al-Arabey.
56. Ibn Hesham 'J. (1985). Moghney Al-Labeeb (In Arabic), Realization: Al-Mubarak & HamdAllah. Ed. 1. Damascus: Dar Al-Fikr.
57. Ibn Yaesh' Abu Al-Baqa. (2001). Shareh Al-Mofasal (In Arabic), Realization: Emel Yaqoub. Ed. 1. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmeah.